

الاسرائيلي على تحمله طويلا . وفي سبيل تقييم سلامة هذا الادعاء تقدم فرضيتين :
(ا) ان اسرائيل عبات جيشا من ٣٠٠٠٠٠٠ مقاتل اي نحو ١٢ بالمئة من السكان او ٣٠ بالمئة من قوة العمل ، ب) ان عملية الاستنزاف امتدت ثلاثة شهور على هذا المستوى من التعبئة .

لا نستطيع من اجل اغراض التحليل ان نتخيل وضعنا افضل من هذا فسي المستقبل القريب بالنسبة للعرب . فاذا صحت الفرضيتان يخرج ٣٠ بالمئة من قوة العمل من نطاق الانتاج لمدة ثلاثة شهور اي لمدة ٢٥ بالمئة من السنة . اي ان الناتج القومي سينخفض بمقدار ٧٦٥ بالمئة في تلك السنة ($٣٠\% \times ٢٥\% \times ١٠٠$) . ويتضح نورا ان هذا الانخفاض خطير لكنه لا يشكل عبئا يقصم ظهر اسرائيل (فهو يعادل او ينقص قليلا عن نسبة النمو المخطط للسنوات المقبلة والذي هو ٨ - ٨٦٥ بالمئة سنويا) . وبالطبع فان الامر يكون اسهل احتمالا متى قارنا الخسارة الانتاجية بجملة الموارد المتاحة ، التي يرجح ان تعوض (من خلال فائض الاستيراد) تدني الانتاج . اما دلالة هذا المثال الحسابي ففي ان الاستنزاف الاقتصادي بالنسبة للناتج القومي لن يكون عاملا حاسما ما لم تتوفر في عملية الاستنزاف شروط أخرى سنعرضها فيما بعد .

اشرنا عليها سبق الى وضع ميزان المدفوعات . بقي ان نضيف ان الاقتصاد الاسرائيلي يبرز ظاهرة جديدة بالاهتمام هي ارتفاع المصدرات (من منظورة سلعية وغير منظورة اي خدمات) من سنة لآخرى بنسبة مئوية تفوق كثيرا ارتفاع المستوردات ، وينفس الوقت فانه يعانئ من تزايد الفجوة اتساعا بالارقام المطلقة بين المستوردات والمصدرات . وتفسير هذه الظاهرة هو في الحجم الضخم للفجوة في سنة الاساس ، مما يجعل التقاء حجم المصدرات بحجم المستوردات في ضوء اختبار السنوات ١٩٤٩ - ١٩٧٠ بعيدا جدا . ما لم تقرر الدولة التخلي عن هدف أو أكثر من اهدافها الاربعة التي عدناها فيما مر - وبالتالي ما لم يقبل المجتمع بتحديد صارم في قدرته العسكرية ، او في استيعابه للمهاجرين الجدد ، او في نمو الاقتصاد ، او في تمتعه بالخدمات العامة ، او في مزيج ما من هذه الاغراض .

والظاهر من التمعن بالروحية والمواقف والنوازع التي تحرك المجتمع الاسرائيلي والصهيونية عامة ، ان اسرائيل ستظل متمسكة بالاهداف الاربعة وبالتالي ستظل مضطرة للاعتماد الكبير على المعونات الخارجية . والظاهر كذلك انها ستظل قادرة على استدرار المعونات التي تحتاجها سواء كانت المعونات ضخمة جدا في فترات الازمات (كما حدث في ١٩٥٥ - ١٩٥٦ و ١٩٦٧ - ١٩٧٠) او أقل ضخامة في الفترات الهادئة نسبيا . (الجدول « ٢ ») . ولعل من الجائز القول بهذا الصدد ان انسياب المساعدات الاقتصادية الخارجية ضمن حدود معقولة في فترات الهدوء العسكري (مثلا ٥٠٠ مليون دولار سنويا) يمكن اعتباره امرا قابل الاستمرار في المستقبل المنظور مما يجيز اعتبار هذه المساعدات قطاعا اقتصاديا اسرائيليا كقطاع النفط في الكويت او العراق مثلا وان يكن مصدر المساعدات خارجيا وذا صفة خاصة . اما في فترات الازمات فان حجم الانسياب يصبح أكثر ضخامة بكثير .

ولعل الدليل القوي على الادعاء بقدره اسرائيل على استدرار المساعدات هو تزايد المعونات عبر السنين مع تزايد الحاجة اليها ، وتفوق المعونات على العجز في الحساب الجاري من عام ١٩٤٩ حتى نهاية عام ١٩٦٧ . فبنهاية سنة ١٩٦٦ كان قد تجمع لدى اسرائيل بفضل هذا التفوق احتياطي من العملات الاجنبية بلغ ٧١٣ مليون دولار . فاذا